

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن
الاجتماع الثاني عشر
لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

عقدت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتعاون المالي (FCWG) اجتماعها الثاني عشر في 28 مارس/أذار 2019 في أنقرة بتركيا تحت عنوان "تمويل البنية التحتية عبر التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع قامت مجموعة العمل الكومسيك بالتعاون المالي (FCWG) بعقد مداوالات حول تمويل البنية التحتية عبر التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء. وتوصل المشاركون بناءً على تلك المداوالات إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

توصية السياسة رقم 1: وضع إطار قانوني وتنظيمي لتوفير بيئة مواتية لتحقيق استثمارات كبيرة في البنية التحتية عبر التمويل الإسلامي.

الأساس المنطقي: إن مشاريع البنية التحتية كبيرة ومعقدة بفترة استحقاق طويلة. وهناك حاجة لتخفيف المخاطر القانونية والتنظيمية الناشئة عن الاستثمارات في هذه المشروعات لتشجيع القطاع المالي للاستثمار في قطاع البنية التحتية. يمكن القيام بذلك من خلال توفير إطار قانوني سليم للشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنه تحديد المبادئ الرئيسية حول كيفية إدارة وتنفيذ مشاريع البنية التحتية. ونظرًا لتعدد مختلف قطاعات البنية الأساسية، قد تكون هناك حاجة إلى قوانين خاصة بقطاعات معينة (مثل الطاقة والمطارات والسكك الحديدية وما إلى ذلك) لتلبية ميزات الفردية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى قوانين ولوائح مالية للقطاعات المالية الإسلامية المختلفة (على سبيل المثال، الأسواق المصرفية وغير المصرفية وأسواق رأس المال) لتوفير بيئة مواتية للنمو والمساهمة في تطوير البنية التحتية للتمويل الإسلامي. وفي النهاية، يجب تعديل قوانين الضرائب لتسوية مجال التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، عند الاقتضاء.

توصية السياسة رقم 2: زيادة عدد وحصص المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية لتعزيز مساهمة التمويل الإسلامي في استثمارات البنية التحتية.

الأساس المنطقي: تعد ميزات المؤسسات المالية غير المصرفية (التي تشكل مشغلي التكافل، والمصارف الاستثمارية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك) أكثر ملاءمة لتمويل مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل. فإن المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية مع ذلك، صغيرة نسبيًا ولا تسهم كثيرًا في الاستثمارات في قطاع البنية التحتية. هناك حاجة لتأسيس المزيد من المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية وزيادة حصتها في القطاع العام غير المصرفي. فإن تعزيز حصص صناديق التقاعد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وصناديق الثروة السيادية على وجه الخصوص، ينطوي على إمكانية زيادة حجم مساهمة تمويل البنية التحتية من قبل القطاع المالي الإسلامي.

توصية السياسة رقم 3: تطوير البنية التحتية لأسواق رأس المال الإسلامي لتسهيل إصدار أنواع مختلفة من صكوك المشروع وغيرها من الأدوات لمشاريع البنية التحتية حسب الاقتضاء.

الأساس المنطقي: تُسهل أسواق رأس المال جمع الأموال لمشاريع البنية التحتية من مختلف أنواع المستثمرين. ويمكن للمستثمرين الذين يتراوحون ما بين المستثمرين المؤسساتيين الكبار، والمؤسسات المالية غير المصرفية والمستثمرين الأفراد. وعلاوة على ذلك، تفضل المؤسسات المالية مثل المصارف الإسلامية، الاستثمار في صكوك المشاريع القابلة للتداول بدلاً من التمويل في مشاريع البنية التحتية مباشرة لأنها غير سائلة. سيطلب تشجيع تطوير أسواق رأس المال الإسلامية وزيادة دورها في تطوير البنية التحتية إطارًا قانونيًا وتنظيميًا سليمًا وممكنًا لإصدار الصكوك. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن هياكل صكوك المشروع معقدة، فإن توفير قوالب لأنواع مختلفة من الصكوك قد يزيد من إصدارها.

توصية السياسة رقم 4: تشجيع النماذج المبتكرة لاستخدام القطاع الاجتماعي الإسلامي (مثل الزكاة والوقف والصدقة) لتوفير خدمات البنية التحتية الاجتماعية (مثل التعليم والصحة) شريطة أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الأساس المنطقي: يُعد القطاع الاجتماعي الإسلامي مثل الزكاة والأوقاف والصدقة من المصادر الرئيسية غير المستغلة التي لديها القدرة على توفير خدمات البنية التحتية الاجتماعية. تم استخدام نماذج مبتكرة لهذه المؤسسات في بعض البلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا ذلك لتوفير بعضًا من خدمات البنية الأساسية الاجتماعية للقطاعات السكانية الأكثر فقرًا. يمكن تعبئة التمويل الاجتماعي الإسلامي لتمويل مشاريع البنية التحتية حيث أن حجم الزكاة والأوقاف والصدقة كبير ويحتمل أن تواجه العديد من

الدول الأعضاء قيوداً، ذلك لتوفير بعضاً من خدمات البنية التحتية الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وذلك بشرط أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

توصية السياسة رقم 5: تطوير القدرات ورأس المال البشري لزيادة استخدام التمويل الإسلامي لتمويل البنية

الأساس المنطقي: تتمثل إحدى القضايا الرئيسية لإشراك التمويل الإسلامي في مشاريع البنية التحتية في وجود منتجات مناسبة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ونظراً لكبر المشروعات وتضمنها ترتيبات تعاقدية معقدة، فهناك العديد من التعقيدات التي يجب حلها في إطار الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، هناك عدداً محدوداً من المؤسسات المالية الإسلامية التي تتفهم تعقيدات تمويل المشاريع والخدمات الاستشارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن تكون قليلة ومكلفة أيضاً. وبالتالي، هناك حاجة لتقليص الفجوة المعرفية وبناء القدرات على استخدام التمويل الإسلامي لمشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الوعي بين أصحاب المصلحة لزيادة استخدام التمويل الإسلامي في مشاريع البنية التحتية.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكموسيك: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

الكموسيك لتمويل المشاريع: في إطار آلية الكموسيك لتمويل المشاريع، يقوم مكتب تنسيق الكموسيك بإصدار نداءات حول مقترحات المشاريع كل عام. ومع آلية الكموسيك لتمويل المشاريع، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكموسيك. ولتحقيق توصيات السياسة المذكورة بعاليه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من مرفق آلية الكموسيك لتمويل المشاريع. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات البحثية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات وتوفير مواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.
